

ظواهر الاتساع اللغوي

Linguistic expansion phenomena

م.د. بهيجة فاضل عبد الرسول(*)

Dr.Bahija Fadhil Abdulrasole
beheejah69@gmail.com

Conclusion

The Arabic language, as the language of the Qur'an, has been identified as being the widest language of wealth and the richest in the origins of vocabulary and words. Because of the factors and circumstances available to it, which helped in the pursuit of the methods of its use, increasing its vocabulary, methods and diversity of its connotations. Therefore, those who supported the occurrence of

التمهيد

إنّ من أهم ما انمازت به اللغة العربية بوصفها لغة القرآن الكريم أنها أوسع اللغات ثروة وأغناها في أصول المفردات والألفاظ؛ لما أتيج لها من عوامل وظروف ساعدت على اتساع طرائق استعمالها، وزيادة مفرداتها وأساليبها وتنوع دلالاتها، ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٣٣٨، وفقه اللغة: ٦٢.

فكان لها في دلالاتها الكثيرة، ومعانيها، أن تمدنا بفيض من المفردات والمعاني؛ لما فيها من ظواهر لغوية أو دلالية كالألفاظ المترادفة أو المشتركة، والمتضادة؛ مما دعا علماء العربية إلى إيلاء هذه الظواهر عناية واسعة راصدين تلك الألفاظ مصنفين إياها على وفق العلاقات الرابطة بينها مؤلفين فيها كتباً مستقلة. ينظر: علم الدلالة العربية: ٧٧

(*) وزارة التربية/ الرصافة الأولى/ ثانوية المتفوقات

the phenomena of linguistic expansion in Arabic were aware that the Arabic language is a language that is unique among the rest of the languages in its ability to cross-pollinate, harmonize, expand and multiply studies about it. Linguists studied these phenomena under the terms: synonyms, verbal common, opposites, and rhetoric's studied these phenomena under the terms: truth and metaphor.

As for the owners of the sciences of the Qur'an, they studied them under the terms: the hermetic and the similar, meaning that each of these scholars studied these phenomena according to the term that pertains to the field of each of these sciences. Each of these phenomena occurs in the Arabic language. A dis-

inction is made between the original meaning and the branch meaning, with the multiplicity of styles.

Perhaps those who deny its occurrence have come up with arguments that we think have strengthened the occurrence of these phenomena in our Arabic language by assimilating everything new and keeping pace with every development, and this if anything indicates that the Arabic language is a living language that coexists with every era and accepts all that is new, and it is unique to its statement Among the languages, and does not contradict the existence of these phenomena in it.



أولاً: الترادف

ويقصد به: الاتحاد في مفهوم الألفاظ، أو هو توالي الألفاظ المفردة التي تدل على معنى واحد باعتبار واحد، ينظر: التعريفات: ٣٧، والمزهر: ٤٠٢. مثل (القطن، والعين) و(التبر، والذهب).

ولعل أول من أشار إلى هذه الظاهرة سيبويه (ت ٥١٨٠) بقوله: (اعلم أنّ من كلامهم اختلاف اللفظين والمعنى واحد.... نحو: جلس وذهب). الكتاب: ١ / ٢٤.

وتبعه قطرب (ت بعد ٥٢١٠)؛ إذ عدّ كلام العرب في ألفاظه على ثلاثة أوجه، الثاني منها هو: (اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد). الأضداد في اللغة: ٦٩ — ٧٠، وينظر: فقه اللغة: ٦٣.

ومثل له بـ: (ذئب وسيد، وأتى وجاء)، فاللفظان مختلفان ودلالتهما واحدة.

ومثله المبرد (ت ٥٢٨٥) يقول: (....)؛ لأنّ من كلامهم ... اختلاف اللفظين والمعنى واحد، ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد: ٢. ومثل له بـ (ذراع، وساعد) و(أنف، ومرسّن).

ظاهرة الترادف بين التأييد والإنكار:

تباينت آراء علماء اللغة حول وجود ظاهرة الترادف ما بين منكر ومؤيد، فمن أنكر وجودها ينظر: في اللهجات العربية: ١٥١ — ١٥٣، علم الدلالة: ٢١٦ — ٢٢٠، وفقه اللغة: ٦٢ — ٦٤، والدلالة القرآنية: ٢١٤ — ٢١٧.

ثعلب (ت ٥٢٩١)، وأبو علي الفارسي (ت ٥٣٧٧)، وأحمد بن فارس (ت ٥٣٩٥)، وأبو هلال العسكري (ت ٥٣٩٥) الذي صرح بعدم وجود هذه الظاهرة بقوله: (الشاهد على أنّ اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني، أنّ الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة، فعرفه، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي بما لا يفيد....) الفروق اللغوية: ١١.

ثم أخذوا يلتزمون فروق بين معاني الألفاظ، فساقوا لذلك بعض الأمثلة، نحو: قعد وجلس، فقعد تقال للذي كان قائماً ثم قعد، في حين أنّ جلس تقال للذي كان مضطجعاً ثم جلس، هذا فيما يخص الأفعال، أما فيما يخص الأسماء من ألفاظ نحو: الضرغام، القصور، اللبث، أسامه.... وما إلى ذلك، فيرون أنها ألقاب أو صفات للاسم (أسد). وأغلب الظن ألا مجال لإنكار هذه الظاهرة

مهما التمسَ لها من فروق بين معاني الألفاظ؛ ذلك أنَّ هذه الفروق لا يُؤتى بها إلا على سبيل الشرح والتوضيح والإفهام حين يستوجب ذلك، وإلا فإنَّ الباحث عن المعنى يريد المعنى نفسه، غير آبه بالشرح والتفصيل؛ فظاهرة الترادف سمة من السمات الدالة على اتساع اللغة العربية في الكلام، وإنما نشأت هذه الظاهرة في اللغة العربية لفوائد منها:

— التوسع في الأوزان الشعرية، وسعة التصرف في بديع النثر وجماله.

— الإكثار من وسائل الإخبار عمّا في النفس؛ فقد يُنسى أحد اللفظين أو يعسر النطق به، فيؤتى باللفظ المرادف له.

— الحاجة لاستعمال السَّجْع، والقافية، والتجنيس، والترصيع وما إلى ذلك من أصناف البديع، ولا يتأتى ذلك إلا باستعمال المرادف لذلك اللفظ.

— تنويع أساليب الكتابة طرداً للملل والسأم.

— قد يكون أحد اللفظين المترادفين أبين وأوضح وأوسع من الآخر في الدلالة؛ فيكون شرحاً وإبانة للآخر الخفي.

وممن أيد وقوع ظاهرة الترادف ابن خالويه (ت ٥٣٧٠هـ)، والرماني (ت ٣٨٤هـ) صاحب أول كتاب حمل عنوان الترادف بمعناه الاصطلاحي (الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى)، وابن جني (ت ٣٩٢هـ) الذي عقد لها باباً في كتابه

(الخصائص) تحت عنوان (تلاقي المعاني، على اختلاف الأصول والمباني) الخصائص: ١١٥ / ٢.

وانقسم الذين أيدوا وجود ظاهرة الترادف على قسمين ينظر: في اللهجات العربية: ١٥٢، وعلم الدلالة: ٢١٧ — ٢١٨، والدلالة القرآنية: ٢١٥، ومباحث في علم اللغة: ٢٣٧.

الأول: وسع ظاهرة الترادف من دون قيد أو شرط.

والآخر: قيده بشروط تحد من كثرة وقوعه، إذ يرون أنه ليس من الترادف: السيف والصارم؛ ذلك أنَّ الثانية فيها زيادة معنى، وهذا يعني أنهم ينكرون الترادف في الألفاظ الدالة على شيء باعتبارين، وهما الذاتية والوصفية، في حين أنهم يثبتون الترادف في الألفاظ الدالة على شيء باعتبار واحد، نحو: القمح والحنطة والبر.

ومن المؤيدين من يُثبت هذه الظاهرة في اللهجة الواحدة، لا في اللهجتين المختلفتين، وهذا الرأي يتفق مع ما يتجه إليه المحدثون في نظرتهم إلى الترادف.

الترادف وأشباهه:

يتميز كثير من العلماء المحدثين بين أنواع مختلفة من الترادف وأشباه الترادف ملخصها ما يأتي:

١ — الترادف الكامل، أو التام؛ وهو تطابق اللفظين تمام المطابقة.

٢- شبه الترادف، أو التداخل، أو التقارب: وهو تقارب اللفظين تقارباً شديداً بحيث يصعب معها التفريق بينهما بالنسبة لغير المتخصصين. كما في الألفاظ:

عام — سنة — حول.

٣- التقارب الدلالي: وهو التقارب في المعاني، والاختلاف بين لفظ وآخر بملح هام واحد على الأقل، نحو: (مشى)، و(ركض)، (حلم)، و(رؤيا).

٤- الاستلزام: وهو الترتب على، أو ترتب قضية على أخرى، نحو: غادر المعلم قاعة الدرس الساعة العاشرة، إذ يستلزم هذا أن المعلم كان في قاعة الدرس قبل الساعة العاشرة.

٥- استخدام التعبير المماثل، أو ما يسمى بالجميل المترادفة (paraphrase): ويقصد بها جملتان ذات معنى واحد في اللغة الواحدة. ويُقَسِّمُ (Nil son) هذا النوع على النحو الآتي: أ — التحويلي: وهو تغيير مواقع الكلمات في الجملة، ولاسيما في اللغات التي تسمح بحرية كبيرة، قصد العناية أو إعطاء بروز للفظ معين في الجملة من دون أن يتغير أو يتأثر المعنى العام لها، نحو قولنا:

كتبَ مُحَمَّدٌ الدرسَ بسرعة.

بسرعة كتبَ مُحَمَّدٌ الدرسَ.

الدرسَ كَتَبَهُ مُحَمَّدٌ بسرعة.

مُحَمَّدٌ كتبَ الدرسَ بسرعة.

ب — التبديلي أو العكسي، نحو قولنا: اشترى مُحَمَّدٌ من عليّ آلةَ كاتبةٍ ← باعَ عليّ لمحمدٍ آلةَ كاتبةٍ.

فعلى الرغم من أنّ ظاهرَ الجملتين مختلف، فإنَّهما تُشيران إلى نفس المحصلة في عالم الحقيقة.

٦ — الترجمة: وهي تطابق التعبيرين أو الجملتين في اللغتين المختلفتين، أو في اللغة الواحدة حينما يختلف مستوى الخطاب، كأن لم يُترجم نص علمي إلى اللغة الشائعة، أو يترجم نص شعري إلى آخر نثري.

٧ — التفسير: وذلك حين تكون (س) جملة، (ص) جملة = (س) تفسيراً لـ (ص) إذا كانت (س) ترجمة لـ (ص)، وكانت الألفاظ المكونة لـ (س) أقرب إلى الفهم من تلك الموجودة في الجملة (ص)، وعليه فكل تفسير ترجمة، والعكس لا يجوز؛ لأن درجة الفهم للغة تختلف من شخص إلى آخر. ينظر: علم الدلالة: ٢٢٠ — ٢٢٣، ومباحث في علم اللغة: ٢٣٩ — ٢٤١

آراء اللغويين المحدثين حول وقوع الترادف في اللغة:

يختلف مفهوم الترادف الكامل لدى اللغويين، إذ لكل لغوي منهجه الخاص يتبعه في تعريف المعنى، وتحديد نوع المعنى الذي يتحدث عنه ينظر: علم الدلالة: ٢٢٣ — ٢٢٤، ومباحث في

علم اللغة: ٢٤١ — ٢٤٥؛ لذا فكل منهم رؤيته الخاصة:

١ — يترادف التعبيران في لغةٍ ما إذا أمكن تبادلهما في أي جملة في هذه اللغة من دون أن تتغير القيمة الحقيقية لهذه الجملة.

٢ — تترادف الكلمات التي تنتمي إلى نفس النوع الكلامي (أسماء — أفعال)، إذا أمكن تبادلهما في الموقع من دون أن يتغير المعنى أو التركيب النحوي في الجملة نحو: حَضَرَ مُحَمَّدٌ. مُحَمَّدٌ حَضَرَ.

٣ — يتحقق الترادف لدى أصحاب النظرية التصويرية متى ما كان التعبيران يدلان على نفس الفكرة العقلية أو الصورة.

٤ — يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية الإشارية متى ما كان التعبيران يستعملان مع نفس الشيء بنفس الكيفية.

٥ — يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية السلوكية متى ما كان التعبيران متماثلين عن طريق اتصال كل منهما بنفس المثير والاستجابة.

٦ — يتحقق الترادف عند أصحاب النظرية التحليلية متى ما كانت الشجرة التفريعية لإحدى الكلمتين تملك نفس التركيب التفريعي للأخرى، أو متى ما اشترك اللفظان في مجموع الصفات

التمييزية الأساس.

٧ — الترادف تضمن من عنصرين بحيث كل عنصر يتضمن العنصر الآخر وبالعكس، أي أن (أ) و(ب) يترادفان إذا كان (أ) يتضمن (ب)، و(ب) يتضمن (أ).

وقد أجمع اللغويون المحدثون على عدم جود الترادف التام أو الكامل أو التماثل، ما عدا قلة قليلة منهم سمحت بوجوده مع تضيق شديد، أو مع قليل من التجوز، ولا خلاف بينهم فيما يتعلق بأشباه الترادف.

ولهؤلاء القلة القليلة وجهات نظر منها:

١ — ما دامت الكلمات مختلفة صوتياً فلا بد من أن تكون معانيها مختلفة كذلك، وعليه فلا يوجد ترادف حقيقي، ولكن قد يكون هناك عدد من المفردات المتشابهة إلى حد كبير في المعنى وعليه يمكن تبادلهما ولكن بصورة جزئية.

٢ — يكفي بصحة تبادل اللفظين في معظم السياقات، والخلاف الأسلوبي بينهما لا يمنع ترادفهما، مثل: أبي — بابا.

أما د. إبراهيم أنيس فقد لخص شروط اللغويين في تحقيق الترادف الكامل أو التام على النحو الآتي ينظر: في اللهجات العربية: ١٥٤ — ١٥٦، وعلم الدلالة: ٢٢٦ — ٢٢٧، ومباحث في علم اللغة: ٢٤٣ — ٢٤٥.

أ — اتحاد العصر، أي إذا اختلفت العصور فلا ترادف بين الألفاظ.

ب — اتحاد البيئة اللغوية، وهو انتماء الكلمتين المترادفتين إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجات.

ت — اتفاق الكلمتين في المعنى اتفاقاً تاماً على الأقل في ذهن الكثرة الغالبة في البيئة الواحدة.

ث — اختلاف الصورة اللفظية بين الكلمتين بحيث لا تكون إحداهما ناتجة عن تطور صوتي، إذ ليس من الترادف (أز — وهز)، و(الجتل والجل)، في حين يتحقق الترادف في مثل: أثر وفضل، وجاء وحضر، وبعث وأرسل.

أما د. أحمد مختار عمر فيخلص إلى ألا ترادف في اللغة فيما لو أردنا بالترادف التطابق التام الذي يسمح بالتبادل بين اللفظين في جميع السياقات، من دون أن يكون هناك فرق بينهما في جميع أشكال المعنى (الأساسي، والإضافي، والأسلوبي، والنفسي، والإيحائي)، ونظرنا إلى اللفظين في داخل اللغة الواحدة، وفي مستوى لغوي واحد، وخلال فترة زمنية واحدة، وبين أبناء الجماعة اللغوية الواحدة.

أما إذا أردنا بالترادف التطابق في المعنى الأساس من دون سائر المعاني أو اكتفينا

بإمكانية التبادل بين اللفظين في بعض السياقات، أو نظرنا إلى اللفظين في لغتين مختلفتين أو أكثر من فترة زمنية محددة، أو أكثر من بيئة لغوية واحدة فالترادف موجود بالتأكيد ينظر: علم الدلالة: ٢٢٧، ٢٣١.

أما الفروق التي تقع بين اللفظين اللذين يدعى ترادفهما فقد لخصها (Collinson) بما يأتي:

١ — أن يكون أحد اللفظين أعم وأشمل من الآخر، نحو: (مل — سأم).

٢ — أن يكون أحد اللفظين أكثر حدة وأكثر قوة من الآخر، نحو: (أنهك — أضنى).

٣ — أن يكون أحد اللفظين مرتبطاً بالانفعال أو الإشارة أكثر من الآخر، نحو: (مصباح — موقد).

٤ — أن يكون أحد اللفظين متميزاً باستحسان أدبي أو استهجان، في حين يكون الآخر محايداً، نحو: (تقياً — استفرغ).

٥ — أن يكون أحد اللفظين أكثر تخصصاً من الآخر، نحو: (حكم ذاتي — استقلال).

٦ — أن يكون أحد اللفظين مرتبطاً باللغة المكتوبة وأكثر أسلوباً من الآخر، نحو: (تلو — بعد).

٧ — أن يكون أحد اللفظين أكثر عامية أو محلية

أو لهجية من الآخر، نحو: (لَحَام — جزار).

٨ — أن يكون أحد اللفظين منتبياً إلى لغة الأطفال، أو من يتحدث إليهم بخلاف الآخر، نحو: (مَم — كُل). ينظر: المصدر نفسه: ٢٢٨ — ٢٢٩، ومباحث في علم اللغة: ٢٢٥ — ٢٢٦.

أسباب الترادف:

لعل من أهم أسباب الترادف ما يأتي:

١ — انتقال كثير من مفردات اللهجات العربية إلى لهجة قريش؛ نتيجة كثرة الاحتكاك بينهما، على الرغم من وجود نظائرها في لغتها؛ الأمر الذي دعا إلى نشوء الترادف في الأسماء والأوصاف.

٢ — تدوين أصحاب المعاجم كثير من المفردات التي كانت مهجورة.

٣ — تدوين كثير من لهجات القبائل المتعددة من قبل واضعي المعاجم، اشتملت على مفردات غير مستخدمة في لغة قريش، ولها مرادفات في متن هذه اللغة.

٤ — لم يعمد واضعو المعاجم إلى التمييز بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي، إذ توجد كثير من المترادفات لم توضع في الأصل

لمعانيها، بل كانت تُوظَّف في هذه المعاني على سبيل المجاز.

٥ — انتقال كثير من صفات المسمى الواحد من معنى الوصف إلى معنى الاسم الذي تصفه، فالهندي واليماني والعصب والحسام والقاطع كلها من أسماء السيف ويدل كل منها في الأصل على وصف يخص السيف، يختلف عما يدل عليه الآخر.

٦ — انتقال كثير من الألفاظ المولدة، والجزرية، والموضوعة، والمشكوك في عربيتها إلى اللغة العربية، على الرغم من وجود نظائر لكثير منها في العربية.

ومن المؤلفات في الترادف:

١ — ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه، للأصمعي (ت ٥٢١٦).

٢ — الألفاظ، لابن السكيت (ت ٥٢٤٤).

٣ — الألفاظ الكتابية، لعبد الرحمن الهمداني (ت ٥٣٢٠).

٤ — جواهر الألفاظ، لقدامة بن جعفر (ت ٥٣٣٧).

٥ — الألفاظ المترادفة المتقاربة المعنى للرماني

(ت ٥٣٨٤).

بالشواهد النقلية واحتج بالشاهد العقلي:

ينظر: الضامن ١٩٩٠: ٦٤ — ٦٥

الألفاظ متناهية والمعاني لا متناهية.

ثانياً: المشترك اللفظي

ويعني: انصراف الكلمة الواحدة إلى معاني عدة بدلالة متساوية على المعاني في اللغة الواحدة. نحو: وَجَدَ إِذَا كُنَّا نَقْصِدُ (الغضب)، وَوَجَدَ إِذَا كُنَّا نَقْصِدُ وَجَدَانِ الشَّيْءِ المفقود ينظر: الكتاب: ٢٤ / ١.

وكذلك لفظة (عين) تطلق على عين البئر، وعين السحاب، وعين المال، والعين التي يُبصر بها إلخ ينظر: الصاحب في فقه اللغة: ٩٦.

وقد تباينت مواقف العلماء حول وقوع هذه الظاهرة في اللغة العربية ما بين مثبت ومؤيد ومنكر، موجزها ما يأتي ينظر: فقه اللغة: ٦٧ — ٦٨، والدلالة القرآنية: ١٨١ — ١٨٣، ومباحث في علم اللغة: ٢٣٢ — ٢٣٣. أولاً: قسم أثبت وقوع هذه الظاهرة وتوسع فيها محتجاً لها بشواهد العربية التي لا سبيل للشك فيها، ومن هؤلاء الخليل (ت ٥١٧٥)، وسيبويه، وأبو عبيدة (ت ٥٢٢٤)، والأصمعي (ت ٥٢١٦)، وغيرهم.

ثانياً: قسم أيد وقوع هذه الظاهرة واستشهد لها

ثالثاً: قسم تمثل بالجيل الذي جاء بعد سيبويه، وأبي عبيدة، وهو القسم المنكر لوقوع هذه الظاهرة، وقد أرادوا أسباباً وحججاً تدعم رؤيتهم في نفيها، فمنهم من يرجعه إلى سبب تداخل اللغات، مستدلين لذلك بأن اللفظة في لغة قوم تعني شيئاً، في حين تعني اللفظة نفسها شيئاً آخر في لغة قوم آخرين، فقد يتبادر إلى الذهن عند جمع هذه المعاني المختلفة للفظ الواحدة أن باللفظة اشتراكاً في المعاني.

وهناك من ذهب إلى أن لكل لفظة معنى واحداً، إلا أنها قد تستعمل لمعاني أخرى وذلك على سبيل الاستعارة والمجاز؛ فبكثر استعمالها تصبح بمنزلة المعنى الأصلي، ويُعدّ أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) رأس القائلين بهذا الرأي، وتبعه الأمدي (ت ٥٦٣١هـ).

أما ابن درستويه (ت ٥٣٤٧هـ)، فقد أنكر الاشتراك محتجاً بأنه في عدم إلا بانه — وهو ما يتناقض مع اللغة العربية بشكل خاص؛ لأنها لغة البيان، وعلل ما وجد منه بأنه تداخل اللغات بعضها مع بعض، أو بحذف أو اختصار وقع

في الكلام، حتى اشتبه اللفظان.

ولا شك في أنَّ هذه الظاهرة كالتي سبقتها متأصلة في لغتنا ولها مصداق فيها، ولا تتعارض مع البلاغة والفصاحة والبيان مهما أوردوا لإنكارها من حجج، بل نراها قد رفدت الدرس البلاغي بفوائد منها:

— ذبوع ظاهرة التورية، وذلك بتوظيف الألفاظ المشتركة في معانٍ غير شائعة.

— استعماله في الجنس، وهو محسن بديعي لفظي يتأتى من اتفاق كلمتين متشابهتين لفظاً ومختلفتين معنىً، على نحو قوله تعالى: ((وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِئُوا غَيْرَ سَاعَةٍ...)) (الروم/ من الآية/ ٥٥؛ إذ وقع الجنس التام في لفظة الساعة، فالأولى يُفصِّدُ بها يوم القيامة، والثانية هي المدة الزمنية التي لبثوا فيها.

أما المحدثون فلم تخرج نظرتهم عن نظرة القدماء، إذ تباينت آرائهم ما بين مؤيد ومعارض، ومتوسط بين الرأيين من هؤلاء ينظر: مباحث في علم اللغة: ٢٣٣—٢٣٤:

د. عبد الواحد وافي، إذ أقرَّ بوجود ظاهرة الاشتراك في اللغة، غير أنه ينفي كثرة وقوعه، ويرجع هذه الظاهرة إلى سنن التطور، كأن يحدث في الأصوات الأصلية

لللفظ ما بعض التغير، أو الحذف، أو الزيادة وفقاً لقوانين التطور الصوتي فيصبح هذا اللفظ متحداً مع لفظ آخر تختلف دلالاته.

أما د. صبحي الصالح فيرى أن هذه الظاهرة تتحقق بسبب تنوع الاستعمال؛ فلولا تنوع الاستعمال لما تنوع المعنى ينظر: دراسات في فقه اللغة: ٣٠٢.

ويُعدّ السياق العامل الأساس في تحديد دلالة اللفظ المشترك؛ لما فيه من قرائن كفيلة بترجيح إحدى الدلالات المشتركة.

وقد تنبه القدماء إلى ذلك؛ إذ عدَّ ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) السياق أحد القرائن المهمة في الكشف عن المعنى المحدد للفظ المشترك كما عقد له باباً في كتابه (تأويل مشكل القرآن) أسماه (باب اللفظ الواحد للمعاني المختلفة) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ٤٣٩، لخص في تسميته هذه تعريف اللفظ المشترك، وأودعه طائفة من الألفاظ مبيناً دلالاتها، ولا سيما في القرآن الكريم، وإن لم يطلق على هذه الظاهرة تسميتها الاصطلاحية. وكذلك المبرد أعطى السياق عناية بالغة في تحديد المعنى المبتغى من اللفظ المشترك في القرآن الكريم ينظر: ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد: ٨.

وأيد المحدثون ذلك؛ إذ يرى اللغوي الفرنسي لوروي أنّ المعاني المختلفة التي تدل عليها إحدى الكلمات لا يطفو منها في الشعور إلاّ المعنى الذي يعنيه سياق النص ينظر: مباحث في علم اللغة: ٢٣٥.

أما ستيفن أولمان فقد أشار إلى أنّ نظرية السياق إذا طُبِّقت بحكمة فإنّها تمثل الحجر الأساس في علم المعنى؛ لذا فهو يسمي السياق صمام الأمان؛ لأنّه هو الذي يتحكم في فهم معنى المشترك.

رأي العلماء في قضية وقوع الاشتراك اللفظي في القرآن الكريم

لقد كانت قضية وقوع المشترك اللفظي في القرآن الكريم موضع خلاف بين القدماء ومن ثمّ بين المحدثين على حد سواء؛ إذ أنكر بعضهم وجوده بحجة أنّ المشترك اللفظي إن كان في قصد الإفهام مع وجود البيان فهو تطويل من دون فائدة، وإن لم يوجد فهو خلاف المقصود، وإن لم يكن في قصد الإفهام فهو عبث وقبح، فحاشا أن يكون في كلام الله (عزّ وجل) منه ينظر: مباحث في علم اللغة: ٢٣٥.

ويرى أغلب علماء العربية من قدماء ومحدثين وقوع المشترك في القرآن الكريم، إذ ألفت فيه كتب سُمِّيَتْ بالوجوه والنظائر ينظر:

علم الدلالة: ١٤٧ — ١٥٥، وفقه اللغة: ٦٦، وممن ألفت فيها ينظر: البرهان: ١/ ١٠٢: ١ — مقاتل بن سليمان (ت ١٥٠هـ).

٢ — الدامغاني (ت ٤٧٨هـ).

٣ — ابن الزاغوني (ت ٥٢٧هـ).

٤ — أبو الفرج بن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، وغيرهم.

والوجوه: اللفظ المشترك الذي يستعمل في معان عدة، كلفظ (الامة)، ولفظ (الإمام)، والنظائر كالألفاظ المتواطئة، ومن أمثلتها في القرآن الكريم ينظر: البرهان: ١/ ١٠٢، ١٠٨، ١٠٩:

١ — قوله تعالى: (وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا مَلَائِكَةً...) المدثر/ ٣١، فكل ما ورد في كتاب الله تعالى من قوله: (أَصْحَابَ النَّارِ) فهم أهل النار، سوى ما ورد في هذه الآية إذ المقصود بهم: خزنة النار، وهم (الملائكة).

٢ — قوله تعالى: (... وَلَيْشَهِدْ عَذَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ) النور/ ٢، فكل ما جاء في القرآن الكريم من لفظ (عذاب) فالمراد منه التعذيب، سوى ما ورد في هذه الآية؛ إذ المراد به: الضرب.

٣ — قوله تعالى: (... وَكَانَ ثَخْنُهُ كُنْزٌ لَهُمَا...) (الكهف/ ٨٢، فكل ما ورد في القرآن الكريم من لفظ (كنز) فهو المال، سوى ما جاء في هذه الآية؛ إذ المراد به: الصحف والعلم.

أسباب نشوء المشترك اللفظي في اللغة العربية:

١ — اختلاف اللهجات العربية، وتدوين كثير من المعاني المختلفة للفظ الواحد من قبل أصحاب المعاجم من دون أن ينسبوا كل معنى إلى قبيلته.

٢ — انتقال قسم من الألفاظ من معانيها الأصول إلى المجاز؛ بسبب قوة استخدامها حقيقة من ذلك لفظ (العين).

٣ — قد يحدث تطور صوتي في بعض أصوات إحدى الكلمات، فتتفق مع أخرى في أصواتها، فتتحدان وتصبحان لفظة واحدة مشتركة بين معنيين أو أكثر، كإبدال الثاء من (مرث) ثاءً؛ لتصبح (مرت) ومن ثَمَّ تجهر الثاء؛ لمجاورتها الراء فتصير (مرد) فتماثل بذلك كلمة (مرد) بمعنى أقبل وعتا بعد أن كان معنى (مرث) قبل ذلك أنقَع الشيء بالماء حتى صار مثل الحساء.

٤ — اقتراض الألفاظ من اللغات الأخرى؛ إذ قد يتشابه اللفظان المقترض والأصل مع اختلاف المعنى، مثل: السكر نقيض الصحو،

والسكر: سدّ الشق، فالمعنى الأول عربي، والآخر آرامي معرب.

٥ — تطور دلالة الألفاظ الإسلامية؛ إذ أضافت معاني جديدة لم تكن العرب قد عرفتها، مثل: الكفر، الزكاة، الهدى... الخ.

ينظر: فقه اللغة: ٦٨ — ٦٩، الدلالة القرآنية: ١٨٤ — ١٨٥، ومباحث في علم اللغة: ٢٣٥ — ٢٣٦

ثالثاً: الأضداد

الأضداد في الاصطلاح:

هو اللفظ المحتمل لمعنيين متضادين، مثل: الجون للأسود والأبيض، والسدفة: للنور والظلمة، والمولى: للسيد والعبد... إلى غير ذلك.

وبهذا التحديد لمصطلح الأضداد خرجت الأضداد اللفظية التي تتقابل فيها المعاني من دون أن يتحدّ اللفظ، مثل: الليل والنهار، والطول والقصر، والنور والظلمة ينظر: علم الدلالة: ١٩١، وفقه اللغة: ٧٢، الدلالة القرآنية: ٢٠٢، ومباحث في علم اللغة: ٢٤٧، من حدود هذا المصطلح التي طالما أُدْجِلَتْ فيها؛ كي تشكل مصطلحاً آخر أُطلق عليه (التقابل الدلالي).

ومن الجدير بالذكر أنّ اللغويين القدماء قد تنبهوا إلى هذه الظاهرة وأولوها عناية خاصة

تمثلت في تأليف مصنفات خاصة بهذا المصطلح ينظر: علم الدلالة: ١٩٢ — ١٩٣، وفقه اللغة: ٧٧، ومن هؤلاء قطرب، والأصمعي، وابن السكيت، وأبو حاتم السجستاني (ت ٢٥٥هـ)، وابن الانباري (ت ٣٢٨هـ)، وأبو الطيب اللغوي (ت ٣٥١هـ)، فضلاً عما يلحظ من عنوانات أو إشارات إليه في أثناء كتب الرواد من اللغويين أمثال أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، وابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) وغيرهم ينظر: فقه اللغة: ٧٣.

ولم يكتف أولئك العلماء بالإشارة إلى هذا المصطلح أو التأليف فيه، بل عقدوا موازنة بينه وبين المشترك توصلوا فيها إلى أن الأضداد نوع من المشترك ينظر: الأضداد في كلام العرب: ١ / ١، والمزهر: ١ / ٣٨٧، والدلالة القرآنية: ٢٠٢؛ ذلك أن الظاهرتين كلتيهما اشتركتا في اتحاد اللفظ (الدال)، وتعدد المعنى (المدلول)، ويميز بينها أن معاني المشترك مختلفة ومعاني التضاد متناقضة، والاختلاف أعم من التناقض؛ لذا فإن الاشتراك أعم من التضاد.

وقد أوجز أبو الطيب اللغوي هذا الفرق في مقدمة كتابه بقوله: (والأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه نحو: البياض والسواد، والسخاء والبخل، والشجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشيء ضداً له، ألا ترى أن القوة

والجهل مختلفان وليسا ضدّين، وإنما ضد القوة الضعف، وضد العلم الجهل، فالاختلاف أعم من التضاد إذ كان كل متضادين مختلفين وليس كل مختلفين ضدّين) ينظر: الأضداد في كلام العرب: ١ / ١.

ظاهرة الأضداد بين المثبتين والمنكرين:

إنّ العلماء الذين عنوا بظاهرة الأضداد وصنفوا فيها يمثلون رأي الأغلبية الذي أثبت وقوع هذه الظاهرة في اللغة، في حين أنّ هناك طائفة أخرى مثلت رأي ثلث من اللغويين الذين أنكروا وقوع هذه الظاهرة في العربية، ومن أشهرهم ابن درستويه الذي أنكر الأضداد وألف في إبطالها كتاباً أسماه (إبطال الأضداد) ينظر: المزهر: ١ / ٣٩٦، كما أنكرها ابن سيدة (ت ٤٥٨هـ) ينظر: المخصص: ١٣ / ٢٥٩.

وانتصر الجواليقي (ت ٥٤٠هـ) لهذا الرأي، وعرض بعض الكلمات المتضادة وحاول أن يثبت عدم التضاد فيها مستنداً إلى ما بينها من فروق دلالية ينظر: علم الدلالة: ١٩٤.

وذهب أيضاً هذا المذهب أبو الحسن الأمدي (ت ٦٣١هـ)، وألف كتاباً أسماه (الحروف من الأصول في الأضداد) ينظر: المزهر: ١ / ٣٩٦.

وحجة المنكرين أن التضاد يؤدي إلى التعمية والغموض اللذين يفسدان المعنى

ويعبدانه عن ذهن المتلقي الذي يصبو إلى
الوضوح ويرنو إلى الفهم.

ومن المنكرين كذلك لهذه الظاهرة أهل
البدع والزيغ والإزراء بالعرب كما أطلق عليهم
ابن الأنباري؛ إذ عدوا الأضداد منقصة للعرب
ومثلّبة من مثاليهم واتخذوها دليلاً على نقصان
حكمتهم، وقلة بلاغتهم، وزعموا أنّ ورودها
في كلامهم كان سبباً في كثرة الالتباس عند
المحاوررة وإدارة الخطاب.

ورد عليهم ابن الأنباري بأنّ كلام العرب
يُصحّح بعضه بعضاً، ويرتبط أوله بآخره،
ولا يُعرف منه معنى للخطاب إلا باستيفائه،
واستكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة
على المعنيين المتضادين؛ ذلك أنّه يتقدمها
ويأتي بعدها ما يدل على خصوصية أحد
المعنيين من دون الآخر، ولا يراد بها في حال
التكلم والإخبار إلا معنى واحد ينظر: فقه اللغة:
٧٤.

من هنا نرى ألا مجال لإنكار هذه الظاهرة
على نحو ما قررناه في الظاهرتين السابقتين،
من أنّ هذه الظواهر لم تُثر وتوسع من ألفاظ
اللغة العربية فحسب، بل إنّها قد رفدت الدرس
اللغوي بدراسات واسعة وكثيرة أغنت المكتبة
العربية وفتحت المجال واسعاً أمام العلماء
للبحث والتأليف والتمحيص فيها، ورصد
الألفاظ الخاصة بكل ظاهرة من تلك الظواهر.

أما المحدثون فقد سار أكثرهم على هدي
القدماء في عد ظاهرة التضاد نوعاً من الاشتراك
ينظر: فقه اللغة العربية: ١٤١، ولم يحد عن
ركب هؤلاء سوى ثلة من المعاصرين، منهم
د. محمد حسين، إذ عقد موازنة بين المشترك
والأضداد ملخصها:

ندرة أوجه التشابه بين المشترك والأضداد نسبة
إلى كثرة أوجه الاختلاف بينهما ينظر: الأضداد
في اللغة: ١٠٢.

ويقض المحدثون من هذه العلاقة (التضاد)
بين الألفاظ؛ ليُخرِجُوا بذلك كثيراً من الأضداد
التي أحصاها القدماء، وحملوها على أنها من
باب المجاز أو الاشتراك اللفظي أو التغير
الدلالي ينظر: في اللهجات العربية: ١٦٨ —
١٦٩.

أسباب نشوء التضاد:

١— دلالة اللفظ في أصل الوضع على معنى عام
يشارك فيه الضدان، ثم يتخصص هذا المعنى
في لهجة ما كما يتخصص في اتجاه مضاد في
لهجة أخرى، من ذلك: كلمة (الطرب): الفرح
والحزن، والأصل في هذا المعنى: (خفة تصيب
الرجل؛ لشدة الفرح، أو لشدة الحزن).

٢— انتقال اللفظ من معناه الأصلي (الحقيقي)
إلى آخر مجازي؛ إذ قد يكون اللفظ موضوعاً
عند قبيلة ما لمعنى حقيقي، ثم ينتقل إلى معنى

مجازي عند هؤلاء أو عند غيرهم، لأغراض منها:

أ — المبالغة كإطلاق لفظ (الأمة) على الجماعة وعلى الفرد.

ب — التفاؤل، كإطلاق لفظ (السليم) على المصاب وعلى غير المصاب.

ت — درء العين، كإطلاق لفظ (شوءاء) للفرس الجميل والقيح.

ث — التهكم، كإطلاق لفظ (العاقل) على (الجاهل).

ينظر: فقه اللغة: ٧٥ — ٧٦، ومباحث في علم اللغة: ٢٤٧ — ٢٤٨.

ج — اجتناب التلفظ بما يكره من الألفاظ، كإطلاق لفظ (المولى) على السيد وعلى العبد، ولفظ (البصير) على الأعمى.

٣ — اختلاف القبائل العربية في استعمال الألفاظ: نحو لفظ (وثب) عند حمير بمعنى (قعد) وعند مضر بمعنى (طفر) ولفظ (لمق) عند بني عقيل بمعنى (كتب)، وفي لغات سائر قيس بمعنى (محا).

٤ — احتمال الصيغة الصرفية (للمعنيين)، منها: صيغة (فعل) التي قد تأتي بمعنى فاعل، مثل: (الغريم) بمعنى الدائن والمدين.

وقد تأتي بمعنى (مفعول) مثل: (القنيص): المقنوص (فاعل) قانص.

٥ — التطور الصوتي؛ إذ قد يحدث تغير صوتي

في أصوات الكلمة، مثل: (الأون) التي تطلق على الرفق والدعة، وعلى الإفراط في التعب، والتي كانت همزتها في الأصل هاء (هون) فأصبحت تدل على المعنى وضده.

الخاتمة

إنّ اللغة العربية بوصفها لغة القرآن قد انمازت بأنّها أوسع اللغات ثروة وأغناها في أصول المفردات والألفاظ؛ لما أتيت لها من عوامل وظروف ساعدت على سعي طرائق استعمالها زيادة مفرداتها وأساليبها وتنوع دلالتها؛ لذا فإن من أيد وقوع ظواهر الاتساع اللغوي في العربية كان مدركاً أن اللغة العربية لغة تنفرد من بين باقي اللغات بقدرتها على التلاحق والتجانس والتوسع وتعدد الدراسات حولها؛ فاللغويون درسوا هذه الظواهر تحت مصطلحات: الترادف، والمشتراك اللفظي، والأضداد، والبلاغيون درسوا هذه الظواهر تحت مصطلحي: الحقيقة والمجاز.

أما أصحاب علوم القرآن فقد درسوها تحت مصطلحي: المحكم والمتشابه، أي أن كلاً من هؤلاء العلماء قد درس هذه الظواهر على وفق المصطلح الذي يختص به مجال كل علم من هذه العلوم. فكل ظاهرة من هذه الظواهر واقعة في اللغة العربية؛ وإن مُيزَ بين المعنى الأصل، والمعنى الفرع، مع تعدد الأساليب.

ولعل المنكرين لوقوعها قد أتوا بحجج نرى أنها قد عززت من وقوع هذه الظواهر في لغتنا العربية باستيعابها كل جديد ومواكبتها لكل تطور، وهذا إن دلّ على شيء فإنه يدل على أنّ اللغة العربية لغة حيّة تتعايش مع كل عصر وتتقبل كل ما هو جديد، وهي تتفرد ببيانها من بين اللغات، ولا تتعارض لوجود تلك الظواهر فيها.

المصادر والمراجع القرآن الكريم

- ١— الأضداد في اللغة، د. محمد حسين آل ياسين، ط١— م دار المعرفة، بغداد ١٣٣٩هـ — ١٩٧٤م.
- ٢— الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي الحلبي (ت ٣١٥هـ)، تحقيق: د. عزة حسين، مطبوعات المجمع العلمي العربي.
- ٣— البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٩٥٨م.
- ٤— تأويل مشكل القرآن، أبو بكر مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، شرح وتحقيق: السيد أحمد صقر، المكتبة العلمية، المدينة المنورة، ط٣،

١٤٠١هـ — ١٩٨١م.

٥— التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأنباري، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٢٣هـ — ٢٠٠٢م، (د. ط).

٦— الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مطالع الهيئة المصرية العامة، ١٩٩٠م، (د. ط).

٧— دراسات في فقه اللغة، د. صبحي الصالح، مطبعة جامعة دمشق، دمشق ١٣٧٩هـ — ١٩٦٠م.

٨— الدلالة القرآنية عند الشريف المرتضى، د. حامد كاظم عباس، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ٢٠٠٤م.

٩— دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ترجمة وتقديم: د. كمال محمد بشر، ط١، الناشر: مكتبة الشباب، مصر، ١٩٨٦م.

١٠— صاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت — لبنان، ١٣٨٣هـ — ١٩٦٤م.

١١— علم الدلالة، أحمد مختار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر، الكويت، ط٥، ١٩٩٨م.

١٩ — مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، د. نور الهدى لوشن، المكتب الجامعي الحديث، جامعة الشارقة، ٢٠٠٨م، (د. ط).

٢٠ — المخصص، ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي الأندلسي (ت ٥٤٥٨هـ)، ج ١ — ١٥، تحقيق: لجنة التراث العربي، دار الأفاق الجديدة، بيروت.

٢١ — المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الجيل ودار الفكر للطباعة والنشر، بيروت، (د. ط).

١٢ — علم الدلالة العربية، النظرية والتطبيق، د. فايز الداية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٧٣م.

١٣ — الفروق اللغوية، أبو هلال العسكري الحسن بن سهل (ت ٣٩٥هـ)، مكتبة القدس، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

١٤ — فقه اللغة، د. حاتم الضامن، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، سلسلة المناهج الدراسية، جامعة بغداد، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل.

١٥ — فقه اللغة العربية، د. كاصد الزبيدي، وزارة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٨٧م.

١٦ — في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٣، (د. ط).

١٧ — الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ج ١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٩٧٧م.

١٨ — ما اتفق لفظه واختلف معناه في القرآن المجيد، المبرد، محمد بن يزيد، تحقيق: عبد العزيز الميمني، المطبعة السلفية، مصر، ١٣٥٠هـ.